الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/PRST/1998/11
14 May 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH



مجلس الأمن

بيان من رئيس مجلس الأمن

في جلسة مجلس الأمن ٣٨٨٠ المعقودة في ١٤ أيار/مايو ١٩٩٨ فيما يتعلق بنظر المجلس في البند المعنون "الحالة بين العراق والكويت"، أدلى رئيس مجلس الأمن بالنيابة عن المجلس بالبيان التالي:

"استعرض مجلس الأمن تقرير الرئيس التنفيذي للجنة الأمم المتحدة الخاصة المؤرخ ١٦ نيسان/أبريل ١٩٩٨ (S/1998/332) وتقرير المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية المؤرخ ٩ نيسان/أبريل ١٩٩٨ (S/1998/312). ويرحب المجلس بما قامت به حكومة العراق من تحسين سبل الوصول للجنة الخاصة والوكالة في أعقاب توقيع مذكرة التفاهم من قبل نائب رئيس وزراء العراق والأمين العام في ٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٨ (S/1998/166) واتخاذ المجلس لقراره ١١٥٤ (١٩٩٨) المؤرخ ٢ آذار/ مارس ١٩٩٨. ويدعو المجلس إلى مواصلة تنفيذ مذكرة التفاهم.

"ويعرب مجلس الأمن عن أمله في أن تؤدي موافقة حكومة العراق على الوفاء بالتزامها بتوفير سبل الوصول الفوري غير المشروط أو المقيد لكل من اللجنة الخاصة والوكالة إلى إبداء العراق روحا جديدة فيما يتعلق بتوفير معلومات دقيقة مفصلة في جميع المجالات التي تهم اللجنة الخاصة والوكالة على النحو الذي تتطلبه القرارات ذات الصلة.

"ومجلس الأمن يعرب عن قلقه لأن أحدث تقارير اللجنة الخاصة، بما فيها تقريرا اجتماعات التقييم التقني (S/1998/178 و S/1998/308)، تشير إلى أن العراق لم يفصح إفصاحا تاما في عدد من المجالات الحرجة، على الرغم من طلبات اللجنة الخاصة المتكررة، ويدعو العراق إلى القيام بذلك. ويشجع المجلس اللجنة الخاصة على مواصلة بذل جهودها لتحسين فعاليتها وكفاءتها، ويتطلع إلى عقد اجتماع تقني بين أعضاء المجلس والرئيس التنفيذي للجنة الخاصة على سبيل المتابعة لاستعراض الجزاءات الذي أجراه المجلس في ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٩٨.

"ويلاحظ مجلس الأمن أنه لا بد من قيام اللجنة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية بتنفيذ ولاياتهما على النحو المحدد بموجب القرارين ٦٨٧ (١٩٩١) المؤرخ ٣ نيسان/أبريل ١٩٩١ و ٧٠٧ (١٩٩١) المؤرخ ١٥ آب/أغسطس ١٩٩١، بالتعاون الكامل من جانب العراق في جميع المجالات، بما في ذلك وفاء العراق بالتزامه بتوفير البيانات التامة النهائية الكاملة فيما يتعلق بجميع جوانب برامجه المحظورة الخاصة بأسلحة الدمار الشامل والقذائف.

"ويلاحظ مجلس الأمن أن التحقيقات التي أجرتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية على مدى السنوات العديدة الماضية قد أسفرت عن صورة تقنية متسقة لبرنامج العراق النووي السري، على الرغم من أن العراق لم يقدم إجابات كاملة على جميع أسئلة الوكالة وشواغلها، بما فيها الأسئلة والشواغل المحددة بالفقرتين ٢٤ و ٢٧ من تقرير المدير العام المؤرخ ٩ نيسان/أبريل ١٩٩١.

"وعلى ضوء التقدم الذي أحرزته الوكالة، وتمشيا مع الفقرتين ١٢ و ١٣ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١)، يؤكد المجلس اعتزامه الموافقة، في قرار له، على أن تخصص الوكالة مواردها لتنفيذ أنشطة الرصد والتحقق المستمرين التي تقوم بها بموجب القرار ٧١٥ (١٩٩١) المؤرخ ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١، لدى تلقي تقرير من المدير العام للوكالة يفيد بإتمام الحصول على الايضاحات التقنية والموضوعية اللازمة، بما في ذلك تقديم العراق الإجابات اللازمة على جميع أسئلة الوكالة وشواغلها، لكي يتسنى التنفيذ التام لخطة الرصد والتحقق المستمرين التي جرى اعتمادها بموجب القرار ٧١٥ (١٩٩١). وفي هذا الصدد، يطلب المجلس إلى مدير عام الوكالة أن يورد هذه المعلومات في تقريره المقرر تقديمه في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، وأن يقدم تقريرا عن الحالة بحلول نهاية شهر تموز/يوليه ١٩٩٨، بغية اتخاذ أي إجراءات ممكنة في ذلك الوقت.

"ويقر مجلس الأمن بأن الوكالة تركز معظم مواردها على تنفيذ وتعزيز أنشطتها بموجب خطة الرصد والتحقق المستمرين. ويلاحظ المجلس أن الوكالة ستواصل، في إطار مسؤولياتها الحالية المتعلقة بالرصد والتحقق المستمرين، ممارسة حقها في التحقيق في أي جانب من جوانب برنامج العراق النووي السري، وبخاصة عن طريق متابعة أي معلومات جديدة تتوصل إليها الوكالة أو توفرها لها الدول الأعضاء، وأنها ستواصل تدمير أو إزالة أو إبطال مفعول أي أصناف محظورة تكتشف عن طريق مثل هذه التحقيقات الداخلة في إطار القرارين ٦٨٧ (١٩٩١) و ٧٠٧ (١٩٩١)، وذلك طبقا لخطة الوكالة المتعلقة بالرصد والتحقق المستمرين المعتمدة بموجب القرار ٧١٥ (١٩٩١)."
